مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية

اسم المقال: دور التحويلات المالية من المغتربين السوريين في دعم استقرار سعر صرف الليرة السورية
اسم الكاتب: محمد حسان علوان، جميل عبد الرحمن صابوني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10309
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية
المجلد 4 (4) – 2024: 155-174

Damascus University Journal of Legal Sciences
Vol 4 (4) -2024: 155-174

دور التحويلات المالية من المغتربين السوريين في دعم استقرار سعر صرف الليرة السورية

محمد حسان علوان[1]، جميل عبد الرحمن صابوني*[2]

[1] باحث في العلوم الإدارية والمالية، كلية الحقوق، جامعة دمشق.

[2]* أستاذ دكتور، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق.

Jameel.sabouni@damascousuniversity.edu.sy

الملخص:

يبرز دور العملة الوطنية في المعاملات التجارية الدولية من خلال مايسمى "بعملية الصّرف"، وهي عملية استبدال العملة الوطنية بالعملة الاجنبية المستعملة عادةً في المعاملات التجارية والمالية الدولية، وتتم هذه المعاملات وفقاً لسعر معين، تتحدد فيه قيمة العملة الاجنبية المستبدلة بعملة الدولة الوطنية، وهو ما يسمى "بسعر الصرف".

ويعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتشجيع الصادرات وتوفير الواردات، كما أنه وسيلة مهمة للتأثير على تخصيص الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة المواد المستوردة.

وتحظى التحويلات المالية من المغتربين إلى بلدانهم الأم بأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي من جهة، والاقتصاد المحلي للبلد المتلقي من جهة أخرى، كونها تشكل نسبة جيدة من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة إلى البلد، وتؤمن مصدراً لتمويل النظام المصرفي، من خلال جذب هذه التحويلات و إعادة استخدامها في قنوات التمويل والإقراض المصرفي.

وبالمقابل فإن استمرار تدفق التحويلات المالية من المغتربين له آثار سلبية أيضاً، لما تفرزه من ضغوط على سعر صرف العملة الوطنية، وتعزيز الميل الاستهلاكي للأسر والفئات المتلقية.

وفي هذا البحث سوف يتم تناول دور التحويلات المالية من المغتربين السوريين في دعم استقرار سعر صرف الليرة السورية، وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها سورية منذ عام 2011م وحتى تاريخه.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية، المغتربين السوريين، سعر صرف الليرة السورية.

تاريخ الايداع: 2022/3/27
تاريخ القبول: 2022/7/25

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

ISSN: 2789-7621 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

The role of remittances from Syrian expatriates to support the stability of the exchange rate of the Syrian pound

Mohamad Hassan Alwan[1], Jameel Abdlrahman Sabouni*[2]

[1]Researcher in Administrative and Financial Sciences, Faculty of Law, University of Damascus.

[2]*Professor of Public Law, Faculty of Law, University of Damascus.

Jameel.sabouni@damascousuniversity.edu.sy

Abctract:

The role of the national currency in international commercial transactions is highlighted through the so-called "exchange process"، which is the process of replacing the national currency with the foreign currency that is usually used in international commercial and financial transactions. These transactions are carried out according to a certain price، in which the value of the foreign currency exchanged with the currency of the national state is determined، which is called the "exchange rate".

The exchange rate is the main tool that has a direct impact on the relationship between domestic prices and external prices، especially when it comes to encouraging exports and providing imports. It is also an important way to influence the allocation of financial resources between economic sectors، the profitability of export industries and the cost of imported materials.

Remittances from expatriates to their home countries are of great importance at the level of the global economy on the one hand، and the local economy of the recipient country on the other hand، as they constitute a good percentage of the total cash flows into the country، and provide a source of financing for the banking system، by attracting these remittances and returning Use them in financing channels and bank lending.

On the other hand، the continued flow of remittances from expatriates also has negative effects، as it exerts pressure on the exchange rate of the national currency، and enhances the consumer tendency of families and recipient groups.

In this research، will be studying The role of remittances from Syrian expatriates to support the stability of the exchange rate of the Syrian pound، during of the economic crisis that Syria has been experiencing since 2011 to date.

Key words: Remittances, Syrian expatriates, exchange rate of the Syrian pound.

Received: 27/3/2022
Accepted: 25/7/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

المقدمة:

يواجه الاقتصاد السوري العديد من التحديات نتيجة الحرب المستمرة منذ عام 2011م، ولعل من أهم هذه التحديات تدهور الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطن، وتذبذب سعر الصرف، ومع أن استقرار سعر الصرف يعدُّ هدفاً وسيطاً للمصرف المركزي من أجل تحقيق هدفه النهائي، وهو المحافظة على استقرار أسعار السلع والخدمات، إلا أن سعر الصرف بقي في تدهور مستمر رغم الإجراءات والقرارات الحكومية المتخذة للحد من إرتفاع الاسعار وضبط التغير في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

وقد برزت التحويلات المالية من المغتربين بصورة واضحة خلال الحرب المستمرة على سورية، إذ شكلت جزءاً كبيراً من الواردات الإجمالية للناتج المحلي، وتجاوزت في بعض الأحيان الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية، لذلك كان لا بد من دراسة تأثير هذه التحويلات على سعر صرف الليرة السورية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بضرورة بيان العلاقة والتأثير المتبادل بين إجمالي التحويلات الواردة من المغتربين وسعر صرف الليرة السورية، لا سيما في ظل الأزمة التي يمر بها بلدنا، ومحاولة العابثين تدمير القيمة النقدية للعملة الوطنية، فكان لا بد من دراسة هذا الموضوع و مناقشة التعليمات والآليات التي من شأنها تحقيق الاستخدام الأمثل للتحويلات المالية من المغتربين في سبيل تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية، وحماية قيمة النقد الوطني من التدهور.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماهو أثر التحويلات المالية من المغتربين السوريين في الاقتصاد الوطني السوري؟، هل هو أثر إيجابي أم سلبي؟
- ماهي العلاقة بين التحويلات المالية من المغتربين وبين سعر صرف الليرة السورية، هل هي علاقة طردية أم عكسية؟، وماهي المتطلبات والإجراءات اللازمة لاستثمار هذه التحويلات في تحقيق استقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي؟
- ماهو دور القرارات الناظمة لتنفيذ التحويلات المالية الواردة من المغتربين في استثمارها لدعم استقرار سعر صرف الليرة السورية؟

فرضيات البحث:

انطلق البحث من فرضية وجود تأثير للحوالات المالية الواردة من المغتربين السوريين على استقرار سعر صرف الليرة السورية، وذلك من خلال الآتي:

1-تؤثر الحوالات المالية من المغتربين إيجاباً على استقرار سعر صرف الليرة السورية على مستوى المدى قصير الأجل.

2-تؤثر الحوالات المالية من المغتربين سلباً على استقرار سعر صرف الليرة السورية على مستوى المدى طويل الأجل.

مجالات البحث:

- **المجال المكاني:** تناولت هذه الدراسة حوالات المغتربين السوريين الواردة إلى سورية.
- **المجال الزماني:** تناولت هذه الدراسة الفترة الزمانية الممتدة من عام 2011م إلى عام 2022م.

هدف البحث:

يحاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تقديم رؤية علمية وتطبيقية لتطوير الآليات والضوابط المتعلقة باستثمار التحويلات المالية الواردة من المغتربين السوريين لتسخيرها في خدمة استقرار سعر صرف الليرة السورية، والحفاظ على قيمة النقد الوطني.

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الجوانب المختلفة المتعلقة بالموضوع، وتحليل العلاقة والتأثير المتبادل بين تحويلات المغتربين السوريين وسعر صرف الليرة السورية، وأثر القرارات الناظمة لتنفيذ التحويلات المالية الواردة من المغتربين في تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية.

خطة البحث:

جاء هذا البحث بمقدمة ومطلبين وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: تناولت أهمية البحث، وإشكاليته، وهدفه، والمنهج المتبع فيه.

ومن ثم تم تقسيم البحث إلى مطلبين كما يلي:

❖ **المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالتحويلات المالية من المغتربين**

- **الفرع الأول :** مفهوم سعر الصرف
- **الفرع الثاني:** طبيعة العلاقة بين التحويلات المالية من المغتربين وبين سعر الصرف.

❖ **المطلب الثاني: تصويب دور التحويلات المالية من المغتربين السوريين:**

- **الفرع الأول :** واقع تحويلات المغتربين السوريين.
- **الفرع الثاني:** دور القرارات الناظمة لتحويلات المغتربين في تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والمقترحات.

المطلب الأول:

علاقة سعر الصرف بالتحويلات المالية من المغتربين

تشكل التدفقات النقدية الدولية الداخلة إلى البلد من تحويلات المغتربين مصدراً خارجياً لرأس المال يمكن استخدامه في تمويل مجالات التنمية، وتبرز أهميتها المالية في تعويض خسارة رأس المال البشري الذي تم من خلال الهجرة، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مفهوم سعر الصرف، وطبيعة العلاقة بين التحويلات المالية للمغتربين وبين سعر الصرف.

الفرع الأول:

مفهوم سعر الصرف:

تسعى الدول في إطار الحفاظ على قوتها الاقتصادية إلى اتخاذ كافة الإجراءات والآليات الاقتصادية والقانونية التي تهدف إلى حماية عمليات الصرف، وضبط مستوى سعر الصرف، ومكافحة الجرائم التي من شأنها المساس بقوة العملة الوطنية، وفي هذا الفرع سوف يتم تناول مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: تعريف سعر الصرف:

تعود فكرة عمليات الصرف إلى عدم وجود عملة عالمية واحدة للمعاملات التجارية الدولية، مما استدعى تواجد مجموعة من العملات العالمية يتحدد سعر صرفها بالنسبة للعملة الوطنية وفق آليات معينة، وهو ما يسمى بسعر الصرف، **وفيما يلي سوف نورد أهم التعريفات لسعر الصرف:**

- عُرِّفَ سعر الصرف بأنه: عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.[1]
- وعُرِّفَ أيضاً بأنه: ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[2]
- كذلك عُرِّفَ بأنه: الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، ولهذه الأداة دوراً فاعلاً في تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نُعَرِّف سعر الصرف بأنه: عدد "الوحدة أو الوحدات" النقدية الوطنية التي تدفع للحصول على "وحدة أو وحدات" أجنبية، ويعتبر من المؤشرات المهمة التي تعبر عن قوة الوضع الاقتصادي في الدولة، وذات تأثير فعَّال ومباشر في تشجيع أو تراجع "صادرات الدولة من البضائع والخدمات، وارداتها من القطع الأجنبي".

ثانياً: خصائص سعر الصرف:

من خلال التعريف السابق يمكن أن نورد أهم خصائص سعر الصرف، **والمتمثلة بالآتي:**

1- يُعَبِّر سعر الصرف عن المقابل النقدي للعملة الوطنية مقابل عملة أجنبية أخرى، وعليه فالعملة الأجنبية ركن أساسي عند احتساب سعر الصرف.

2- يعد سعر الصرف من المؤشرات المهمة التي تبين ماهية الوضع الاقتصادي في أي بلد.[4]

3- يعتبر سعر الصرف ذو تأثير مباشر وفعَّال في التصدير والاستيراد بالنسبة للدول، ويمكن توجيهه لتحقيق أهداف الدولة، إما بتشجيع الصادرات، أو توفير الواردات.[5]

ثالثاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، ويمكن تصنيفها إلى عوامل اقتصادية ونقدية وعوامل أخرى:

1. العوامل الأقتصادية:[6]

أ- عوامل العرض والطلب: على افتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن العملة تعامل معاملة السلع، حالها في ذلك كحال أي سلعة تعرض في السوق.

---

1 – عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص/103/.

2 – لحلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص/120/.

3 – محمود حميدان، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966م، ص /102/.

4 – عبد الرزاق حساني، الوضع الراهن لاقتصادنا النقدي والمهمات الرئيسية للسياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005م، ص/22/.

5 – دريد درغام، ورقة عمل بعنوان: السياسة النقدية والمالية في سورية تشخيص ومقترحات حلول، محاضرة ألقيت بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، قاعة مركز المؤتمرات بجامعة دمشق، 2015م، ص/13/.

6 – نجله شليمون، تحليل العوامل المحددة لا تجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2004-2015، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد 1، العدد الثاني، 2017، ص/5/.

ويمكن تعريف الطلب على العملة بأنه: الكمية من العملة التي يكون المتعاملون على استعداد لطلبها عند مستوى معين من الأسعار خلال فترة زمنية معينة. **أما عرض العملة فيعرف بأنه:** الكميات المختلفة من العملة التي يكون المتعاملون على استعداد لعرضها عند مستوى سعر معين خلال فترة زمنية معينة.[7]

وعند التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض يمكن أن نحصل على السعر التوازني الذي يعكس سعر صرف العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي في لحظة معينة.

ب- رصيد الميزان التجاري: العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي، ورصيد الميزان التجاري هي "علاقة عكسية"، فعندما يحقق الميزان التجاري فائضاً فإن سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية سوف ينخفض، أما في الحالة المعاكسة التي يكون فيها رصيد الميزان التجاري قد حقق عجزاً فإن سعر الصرف الأجنبي المقابل للعملة المحلية سوف يرتفع.

ج- معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع في سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية، باعتبار أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية، يقابله في الوقت ذاته ازدياد الطلب على العملات الأجنبية.

2. العوامل النقدية:[8]

أ- الربط مع عملة ارتكازية: في هذه الحالة تلجأ بعض الدول إلى ربط سعر صرف عملتها إلى عملة أكبر بلد يتم معه التبادل التجاري، إذ يضمن الربط إلى عملة ارتكاز رئيسة مستقرة استقرار سعر الصرف، وبالمقابل فإن عدم استقرار سعر صرف العملة الارتكازية سيؤدي إلى تقلب أسعار صرف العملات المرتبطة بها.

ب- معدلات الفائدة الدائنة: تعد معدلات الفائدة من أهم العوامل المحددة لسعر الصرف، فارتفاع الفائدة الحقيقية في بلد معين سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ويزيد من الطلب الخارجي على عملة البلد الذي ارتفعت أسعار الفائدة لديه من أجل القيام بعملية الإيداع في مصارف البلد للاستفادة من معدل الفائدة المرتفع، وتحقيق عوائد مجدية، ومن ثم سوف يرتفع الطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مما يزيد من قيمتها.

ج- حجم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية في البنك المركزي: يتكون إحتياطي النقد الأجنبي من الودائع والسندات من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية.

وتستخدم هذه الأصول للوفاء بالالتزامات المالية مثل الديون وتلبية الحاجة لتمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة المحلية، وتسعى معظم البلدان في العالم إلى زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي، بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية في البلد المعني.

3. العوامل الأخرى:[9]

وهي عوامل لا يقل تأثيرها عن العوامل الاقتصادية والنقدية في التأثير في سعر الصرف، غير أن تأثير بعضها يكون لفترة قصيرة ولأغراض محددة، وسرعان ما يعود سعر الصرف إلى ما كان عليه سابقاً، أو أن تأثيرها يكون مستمراً ويؤثر سلباً بشكل كبير في سعر الصرف في حال لم تتم معالجتها بالشكل الصحيح والأمثل، **وفيما يلي نورد أهمها:**

7 – مطيع الشلبي، أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /37/، العدد الثاني، 2021م، /226/.

8 – أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص/402 ومابعدها/.

9 – لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، /126/.

أ- تدخل الحكومة: تنشأ أزمات الصرف عند ارتفاع عجز الموازنة، ثم يمول العجز بزيادة كتلة النقود، فينخفض سعر الصرف الحقيقي، ويتدهور ميزان المدفوعات، ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة، إذ تستمر هذه السياسة مع انخفاض قيمة العملة، ويصبح كسر هذه الحلقة صعباً.

لذلك فقد أثارت قضية استقلالية البنوك المركزية جدلاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بسبب طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك المركزية من جهة، والحكومات من جهة أخرى، فكما هو معروف فإن الحكومات هي التي تضع السياسة الاقتصادية للدولة، التي تُشكل السياسة النقدية جزءً لا يتجزأ منها، وعليه لا يجب أن يكون ثمة تضارب بين الأهداف التي تسعى كل من السياستين للوصول إليها، وبغية منع هكذا تضارب تسعى النصوص القانونية الناظمة لعمل المصرف المركزي إلى ضمان جانبٍ كبيرٍ من الاستقلالية له في تنفيذ سياسته النقدية مع المحافظة على الصلة الوثيقة بينه و بين الحكومة.[10]

ب- العوامل النفسية: تساعد العوامل النفسية السيئة على تشويش الرأي العام وبث الذعر والخوف بين المواطنين مما يؤدي إلى عدم الطمأنينة، وعدم الاستقرار الذي بدوره يشجع على زيادة الطلب على العملات الأجنبية والمعان الثمينة لحفظ أموالهم من انخفاض قيمتها، وهذا يؤدي إلى حدوث أزمة سعر الصرف.[11]

ج- **العقوبات الاقتصادية:** يتأثر البلد بالعقوبات الاقتصادية الخارجية التي تفرضها بعض البلدان المهيمنة على الاقتصاد العالمي لأسباب عديدة، وهذا يؤدي إلى تخوف المواطنين والمؤسسات من آثار هذه العقوبات، مما يقودهم إلى اقتناء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة خوفاً من حدوث أزمات وانخفاض قيمة العملة.[12]

د- الحروب والاضرابات السياسية والأمنية: تعد الحروب العسكرية والاضطرابات السياسية والأمنية من أسوأ العوامل المؤثرة على الاقتصاد ككل، وتؤدي إلى حدوث أزمات عديدة، ومن بين هذه الأزمات أزمة سعر الصرف، لاسيما إذا كانت موجهة لتدمير عناصر الانتاج والبنى التحتية والخدمية في الدولة، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال تراجع احتياطيات المصرف المركزي من العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد، وعجز في ميزان المدفوعات والميزات التجاري وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وعدم استقرار المركز المالي للمصارف من خلال انخفاض نسب سيولة المصارف و ارتفاع حجم القروض غير المنتجة نتيجة التعثر في السداد.[13]

الفرع الثاني:

طبيعة العلاقة بين التحويلات المالية من المغتربين وبين سعر الصرف:

إرتفعت مؤخراً التحويلات المالية من المغتربين إلى بلدانهم النامية ارتفاعاً كبيراً، ويميز الباحثون في تأثير هذا الارتفاع على النمو الاقتصادي من خلال وجهتي نظر، **وجهة نظر متفائلة:** ترى أن هذه التحويلات المالية لها تأثير إيجابي في البلد المتلقي من خلال الحد من الفقر، وتحفيز النمو الاقتصادي. **ووجهة نظر متشائمة:** تجد أن التحويلات لا تحفز النمو الاقتصادي، بل إنها تؤخر الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة، والضغط على سعر صرف العملة المحلية، وفي هذا الفرع سوف نتعرف على ماهية التحويلات المالية من المغتربين، وأثرها في سعر الصرف.

10 – سهام السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، مصر، الدار الجامعية، 2010م، ص /24/.

11 – سامر قنطقجي، إدارة أزمات الصرف، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد /50/، 2016، ص/18 وما بعدها/.

12 – محمود جديد، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية، جامعة دمشق، 2009م، ص /32/.

13 – مطيع الشلبي، أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية، مرجع سابق، /230/.

أولاً: تعريف تحويلات المغتربين:

– **تُعَرَّف تحويلات المغتربين بأنها:** تحويلات جارية خاصة، تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين و/أو عاملين مقيمين خارج الدولة، إلى أشخاص "عادةً أفراد أسرهم" في دولهم الأصل.[14]

– **كما تُعَرَّف بأنها:** حوالات نقدية أو عينية يرسلها المهاجرون إلى أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية.[15]

وعليه يمكن أن نُعَرِّف تحويلات المغتربين بأنها: الحوالات النقدية والعينية، دون مقابل، التي يرسلها المغتربون إلى أسرهم أو معارفهم في بلدانهم الأصلية، وذلك لمساعدتهم على تكاليف المعيشة.

ثانياً: خصائص تحويلات المغتربين:

من خلال التعريف السابق يمكن أن نورد أهم خصائص تحويلات المغتربين، **والمتمثلة بالآتي:**

1– لإطلاق صفة تحويلات مغتربين على مصدر دخل ما، لا بد أن يكون المرسل خارج دولته الأصل، ومقيم في دولة المهجر، وبغض النظر عن سبب الإقامة في المهجر، سواء كان للعمل أو الدراسة أو الهجرة.

2– تشمل تحويلات المغتربين المقدمات النقدية والعينية التي يتم إرسالها إلى الأسر والمعارف داخل البلدان الأصلية.

3– التحويلات موضوع البحث تكون دون مقابل، أي أنها على سبيل المساعدة، للحد من الفقر والآثار الاقتصادية السلبية التي يعيشها معارفهم في بلدانهم الأصلية، وليست تسديداً أو مقابلاً لالتزامات تجارية أو خدمية تقدم للمغترب، وإلا فإننا نكون أمام علاقة تجارية، تطبق عليها الضوابط الخاصة بها في أنظمة الرقابة على القطع الأجنبي.

4– تمثل تحويلات المغتربين مصدراً مالياً خارجياً بالنسبة للدول المتلقية، في حين أنها تشكل استنزاف لرأس المال في دول المهجر التي ترسل منها هذه التحويلات.

5– تمثل التدفقات الدولية الداخلة إلى البلد من تحويلات المغتربين سمة ثابتة في كثير من الاقتصادات النامية، واقتصادات الأسواق الصاعدة، كما تشكل مصدراً خارجياً مطرداً لرأس المال من أجل التنمية، وتبرز أهميتها المالية في تعويض خسارة رأس المال البشري في البلدان النامية من خلال الهجرة، وقد أصبحت تحويلات العمال ثاني أكبر مصدر لصافي التدفقات المالية في البلدان النامية.[16]

6– بمقارنة تحويلات المغتربين بتدفقات رأس المال الخاص أو المعونة الرسمية، تبين أنها أكثر استقراراً، إذ ثبت أن تقلباتها الدورية كانت أقل بكثير، كما أن انكماشها أقل بكثير من باقي أنواع التحويلات المالية الأخرى عقب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008.[17]

7– تشير بيانات منظمة الأمم المتحدة إلى زيادة حجم التحويلات بشكل كبير بعد العام 2011م بسبب الأحداث في المنطقة العربية، وبدء تدفق المهاجرين بأعداد متزايدة إلى أوروبا بصورة أساسية، مع ترافق التطور في التكنولوجيا والخدمات المالية التي أسهمت في سهول انتقال الأموال بين الدول.[18]

14 – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006م، ص/175/.

15 – رشا سيروب، أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /36/، العدد الثاني، ص/271/.

16 Ralph Chami et al، Macroeconomic Consequences of Remittances، International Monetary Fund Occasional، 2008، Papere /259/.

17 – أدولفو باراهاس وآخرون، دراسة بعنوان " متاعب الانتقال"، مجلة تمويل وتنمية، صندوق النقد الدولي، 2016م.

18 – الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2018، 2018.

ثالثاً: التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين:

ارتفاع نسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج المحلي في أي بلد، لا يعد أمراً إيجابياً دائماً، فرغم التأثيرات الإيجابية العديدة للتحويلات عامةً، وخاصة في الدول النامية ومنخفضة الدخل، إلا أن لها تأثيرات سلبية لا يمكن إغفالها نظراً لخطورتها على الاقتصاد المحلي.

1. الآثار الإيجابية لتحويلات المغتربين على النمو الاقتصادي:

أ- مكافحة الفقر:

تعمل تحويلات المغتربين على دعم دخل المواطنين، وتحفيز مستوى الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد، إذ تعتمد الأسر في البلدان التي تعاني من أزمات وكوارث وحروب، على التحويلات المالية كمصدر رئيس للدخل.[19]

ب- توسيع القاعدة الضريبية:

تعمل التحويلات المالية للمغتربين على توسيع القاعدة الضريبية، مما يسهل على البلدان الحفاظ على استمرارية أوضاع ماليتها العامة، وتجنب الوصول إلى وضع يتصاعد فيه الدين العام دون توقف. وينصح خبراء صندوق النقد الدولي بعدم فرض ضرائب مباشرة على الحوالات المالية، إذ توفر الضرائب القائمة على الاستهلاك الهيكل الأمثل للاستفادة من فوائد التحويلات إلى أقصى حد في هذا المجال.[20]

ج- مصدر تمويل بالقطع الأجنبي:

تشكل تحويلات المغتربين مصدراً مالياً مضطرداً من القطع الأجنبي يساعد على الحفاظ على النمو الاقتصادي وتحسينه من خلال إنفاق هذه الأموال على الاستهلاك والاستثمار، وتقليل عجز الحساب الجاري، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وبحسب دراسات البعض أصبحت تدفقات تحويلات المغتربين لبعض البلدان تتجاوز التحويلات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر.[21]

2. الآثار السلبية لتحويلات المغتربين في النمو الاقتصادي:

يمكن أن تؤدي تحويلات المغتربين إلى تأثيرات سلبية في مجمل الاقتصاد المحلي، وتبرز أساساً من خلال الآتي:

أ- تأثر الاقتصاد المحلي للدول المتلقية بالأوضاع الاقتصادية في البلدان المرسلة:

تمثل التدفقات النقدية لتحويلات المغتربين قناة يمكن أن تنتقل من خلالها الصدمات الاقتصادية غير المرغوبة من البلدان المرسلة إلى البلدان المتلقية، ما يربط بين الدورات الاقتصادية على الجانبين، **على سبيل المثال:** انتقل الهبوط الحاد في الاقتصادات المتقدمة "المرسلة" نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط "المتلقية"، نظراً لاضطرار العاملين إلى تخفيض ما يرسلونه من أموال إلى أسرهم.[22]

19 – رشا سيروب، أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص/276/.

20 – Ralph Chami et al، Macroeconomic Consequences of Remittances، opid، P /1/.

21 – Ioana Schiopu and Nikolaus Siegfried، "Determinants of Workers' Remittances Evidence from the European Neighbouring Region"، European Central Bank،2006، Working Paper Series No 688. https:/www.ecb.europa.eu/.

22 – أدولفو باراهاس وآخرون، دراسة بعنوان " متاعب الانتقال"، مرجع سابق.

ب- **تضرر قطاع الانتاج:**

يمكن أن تؤدي تحويلات المغتربين إلى تحول غير مرغوب في قطاع الانتاج، حيث إن ازدياد الاعتماد على التحويلات يعزز من البنية الريعية غير المنتجة في اقتصادات الدول المتلقية، وخاصة الدول ذات النظم الاقتصادية المقيدة، حيث تسهم في زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية، أو الاستثمار في القطاع العقاري، وبالتالي فإنها مع مرور الزمن سوف تشكل عائق كبير أمام تأمين فرص التنمية والتحول والارتقاء بالاقتصاد المحلي.[23]

ج- **الضغط على سعر الصرف وارتفاع معدل التضخم:**

تشكل تحويلات المغتربين ضغطاً على سعر صرف العملة المحلية مقابل أسعار العملات الأجنبية، لا سيما في الدول التي تعاني حروب وأزمات أقتصادية، حيث تؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الاسعار المحلية، وهذا ما قد يؤثر في الميزان التجاري سلباً، وبالتالي تراجع في الناتج الإجمالي المحلي والنمو الاقتصادي.[24]

رابعاً: أثر تحويلات المغتربين في سعر الصرف:

تؤدي تحويلات المغتربين إلى زيادة عرض القطع الأجنبي داخل الدول المتلقية، وهذا الأمر يعتبر سلاحاً ذو حدين بالنسبة لسعر الصرف، **ونميز هذا وفق إحدى الحالات التالية:**

الحالة الأولى: التأثير إيجاباً في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الإيجابية:

في هذه الحالة يقع على عاتق القائمين على المؤسسات النقدية وضع الآليات والأسس النقدية السليمة لاستقطاب هذه التحويلات، واستثمارها بالشكل الأمثل في خدمة الواقع النقدي والاقتصادي في الدولة، وذلك من خلال زيادة حجم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وتمويل مستوردات الدولة من الخارج بالقطع الأجنبي، وغيرها من القنوات المالية والمصرفية، وعندها سوف ينعكس ذلك إيجاباً واستقراراً على الوضع النقدي والاقتصادي، وبالتالي يؤثر إيجاباً في سعر صرف العملة المحلية على المدى القريب والبعيد.[25]

الحالة الثانية: الضغط على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الإيجابية على المدى طويل الأجل:

أظهرت عدة دراسات أن التدفق المستمر لهذه التحويلات الداخلة يفرض ضغوطاً تصاعدية على سعر الصرف الحقيقي طويل الأجل، لأن زيادة عرض القطع الأجنبي داخل الدول المتلقية للتحويلات يؤدي إلى ارتفاع في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ما يؤثر سلباً في صادرات البلد المتلقي للتحويلات، إذ تصبح أسعارها مرتفعة بالنسبة للمستهلكين الخارجيين، وهذا قد يؤثر في الميزان التجاري للبلدان المتلقية للتحويلات، وبالتالي في إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، لذا يجب على صانعي السياسات إيجاد سبل للمعالجة والتخفيف من تأثير أي خسارة في القدرة التنافسية ناشئة عن عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي.26

---

23 – رشا سيروب، أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص/277/.

24 – التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين– سورية نموذجاً، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، 2017، ص/13/.

25 – التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين– سورية نموذجاً، مرجع سابق، ص/14/.

26 – عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات، نكون أمام ميزان تجاري موجب، ويسهم ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح، يؤثر العجز التجاري سلباً في قيمة الناتج. كما يؤثر الفائض أو العجز في الميزان التجاري مباشرة في سعر الصرف، فزيادة الصادرات على الواردات تعني زيادة في عرض القطع الأجنبي في السوق المحلية، وبالتالي تحسن قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح، ففي حال العجز، تزداد الواردات على الصادرات، وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية لشراء القطع الأجنبي لزوم تسديد فاتورة المستوردات، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

– التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين– سورية نموذجاً، مرجع سابق، ص/15/.

الحالة الثالثة: الضغط على سعر الصرف بشكل مباشر:

تظهر هذه الحالة بشكل خاص في الدول التي تعاني حروباً وأزماتٍ اقتصادية، وضعف خطط وآليات السياسة النقدية المتبعة فيها، حيث تكون أسعار الصرف فيها مدارة بشدة من قبل الحكومة، من حيث تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، والرقابة على التعامل بالنقد الأجنبي، وفي هذه الحالة تؤثر التحويلات سلباً في الحفاظ على سعر الصرف المحدد من قبل الحكومات الوطنية، وذلك بسبب الاعتماد بشكل متزايد على القنوات غير الرسمية للتحويل، "عبر مكاتب وأشخاص غير مرخصين، أو بصحبة المسافرين"، بدلاً من القنوات الرسمية، الأمر الذي يؤدي إلى وصول هذه التحويلات إلى المضاربين والجهات غير الحكومية، واستثمارها في المضاربة على سعر الصرف، بدلاً من استثمار هذه الأموال من قبل المؤسسات النقدية الرسمية بما يلبي حاجات الوضع النقدي والاقتصادي في البلد.[27]

ويلاحظ أن الاعتماد على القنوات غير الرسمية في التحويل، له أسبابه ومبرراته، وفيما يلي نورد أهمها:

1- السياسات والإجراءات التي تضعها الدول المرسلة، بهدف منع المغتربين من التحويل النقدي أو العيني إلى بلدانهم الأم.

2- الاختلاف الكبير الحاصل في سعر الصرف الرسمي (الاسمي)، وبين سعر الصرف الحقيقي، حيث يكون سعر الصرف الحقيقي أكبر من السعر الرسمي، فيقدم المغتربون على التحويل عن غير القنوات الرسمية، بهدف إيصال أكبر قدر من الأموال إلى ذويهم.

والواقع أن الأبحاث التي تتناول التأثيرات السلبية لتحويلات المغتربين في الاقتصاد تشير إلى وجود ارتباط بالفعل بين زيادة تدفق تحويلات المغتربين الداخلة وزيادة التدخل في أسواق النقد الأجنبي، سواء أكان ذلك لتثبيت سعر الصرف تثبيتاً كاملاً، أم لإدارة تقلباته.[28]

وبعد استعراض الحالات السابقة يمكننا القول أنه يمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً مهماً في تنمية تدفقات تحويلات المغتربين وتعظيم فوائدها على اقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات من جهة، وتعزيز كفاءة تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة للدول المرسلة من جهة أخرى.

إذ يتمثل التحدي الرئيس الذي يواجه صانعي السياسات الاقتصادية والنقدية، تصميم السياسات التي تعزز هذه التحويلات وتزيد من منافعها، مع تخفيف التأثيرات الجانبية السلبية، فالوصول إلى السياسات الصحيحة في وقت مبكر أمر حتمي، لأن العولمة وشيخوخة سكان الاقتصادات المتقدمة النمو، سوف تكفل أن يظل الطلب على العمال المهاجرين قوياً لسنوات قادمة، وبالتالي يُرجّح أن ينمو حجم التحويلات المالية في المستقبل القريب.[29]

وبعبارة أخرى يرى الباحثان: إنَّ تحديد تحويلات المغتربين بحسبانها مصدراً من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، يفرض على صانعي السياسات الاقتصادية والنقدية مسألتين رئيستين:

27 – التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين– سورية نموذجاً، مرجع سابق، ص/16/.

28 – David Miles and Andrew Scott، Macroeconomics: understanding the wealth of nations (England: Wiley، 2005)، P-(574-575).

29 – أدولفو باراهاس وآخرون، دراسة بعنوان " متاعب الانتقال"، مرجع سابق.

1- كيفية إدارة تأثيراتها في الاقتصاد الكلي.

2- كيفية تسخير إمكاناتها الإنمائية.

وطالما أن هدف التنمية الاقتصادية المحلية يتمثل في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية، من أجل تحسين مستقبلها الاقتصاديّ ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى القطاع غير الحكوميّ بالعمل بشكل جماعيّ، من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.[30]

المطلب الثاني:

تصويب دور التحويلات المالية من المغتربين السوريين:

تعاني سورية من حرب مستمرة منذ العام 2011م، وتمر بأزمة اقتصادية خانقة تواجهها الحكومة بسياسة تقشفية، دون تصدٍ كافٍ لانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، لتبرز تحويلات المغتربين كمصدر دخل مهم للأسر المتلقية، تعتمد عليه في تعزيز استهلاكها، وتخفيف حدة الفقر، في حين تزداد درجة اللاعدالة في المجتمع جراء السياسة التقشفية، نظراً لعدم تلقي جميع الأسر تحويلات نقدية أو مساعدات عينية من المغتربين، الأمر الذي يقتضي وضع برامج وآليات خاصة لاستثمار هذه التحويلات بالاتجاه الأكثر فائدة في الاقتصاد ولمصلحة المجتمع ككل، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى واقع تحويلات المغتربين في سورية، ومدى فاعلية القرارات الناظمة للتحويلات المالية الواردة من المغتربين في تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية.

الفرع الأول:

واقع تحويلات المغتربين السوريين:

غالباً ما يتم تجاهل تدفقات تحويلات المغتربين باتجاه سورية في التحليلات والتوقعات الاقتصادية الرسمية، لعدم وجود توجّه للإشارة إلى علاقتها بالدخل، وبسياسات الحكومة المتعلقة بالدعم الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، كما يتم تجاهل تحويلات المغتربين في أغلب الدراسات الاقتصادية غير الرسمية، لعدم وجود بيانات دقيقة في هذا الموضوع.[31]

أولاً: حجم تدفقات تحويلات المغتربين إلى سورية خلال الأزمة المستمرة منذ عام 2011م:

أدت الأزمة السورية إلى عدم وجود موارد كافية للدولة قادرة على تغطية كامل إنفاقها، فانتهجت الحكومة السورية منذ العام 2012م ولغاية تاريخه سياسة تقشفية تمثلت برفع الدعم الاجتماعي بشكل تدريجي، عبر رفع أسعار المواد المدعومة "تدريجياً"، لاسيما المشتقات النفطية، إضافة إلى رفع بعض الرسوم التي تثقل كاهل ذوي الدخل المحدود، ولكن وجود الأزمة لا يعطي الحكومة مسوغاً للمضي في سياستها الاقتصادية التقشفية، إذ لا بد من إجراءات إسعافية لتحسين الدخل عبر زيادة التعويضات والدعم الاجتماعي، وتحسين سعر صرف الليرة السورية، ودعم الانتاج والتشغيل لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي.[32]

ونتيجة لذلك زادت أهمية تدفقات تحويلات المغتربين في الاقتصاد السوري من العام 2012م مع بروز التداعيات الاقتصادية والمعيشية للأزمة، إذ تغيرت نسب إسهامات القطاعات في إجمالي الناتج المحلي الذي تعرض لخسائر كبيرة جراء التراجع الحاد في مستويات الاستثمار والانتاج.

30 – بيرتلزمان ستيفتانج وآخرون،" التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها"،(دراسة)، البنك الدولي،2004 ، ص/9/.

31 – التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين– سورية نموذجاً، مرجع سابق، ص/18/.

32 – التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين– سورية نموذجاً، مرجع سابق، ص/23/.

ومن الصعوبة معرفة حجم تحويلات المغتربين الفعلي بسبب تعدد منافذها، إذا تصل هذه التحويلات إما عبر قنوات رسمية "يمكن معرفتها" من خلال المصارف وشركات الصرافة، أو عبر قنوات غير رسمية "يصعب تقديرها" مثل تحويل الأموال نقداً أو عيناً عبر أصدقاء أو وسطاء، ويلاحظ أن حجم التحويلات عبر القنوات غير الرسمية، لا يقل عن حجم الحوالات الرسمية، إضافةً إلى أن المصرف المركزي يبرر عدم الكشف عن الرقم الحقيقي لقيمة التحويلات الواردة بحرصه على عدم الكشف عن أية أرقام تخص القطع الأجنبي يمكن للمضاربين أن يستغلوها لمصلحتهم.[33]

وفي ظل عدم وجود بيانات رسمية واضحة عن القيمة الإجمالية أو الوسطي اليومي للحوالات، نستعين بآخر البيانات التي يوفرها البنك الدولي عن التحويلات باتجاه سورية خلال العام الماضي، والتي قدرت بأكثر من /1.62/ مليار دولار أمريكي، أي بمعدل وسطي يقارب /4.5/ مليون دولار يومياً، وهو الرقم ذاته الذي يستخدمه البنك الدولي، منذ العام 2010م.[34]

ويرى الباحثان أن الرقم الحقيقي أكبر بكثير من المعلن، نظراً لصعوبة تقدير إجمالي الحوالات عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلى ازدياد نسبة تدفق هذه التحويلات بشكل ملموس طوال سنوات الأزمة، إثر انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، مع بروز التداعيات الاقتصادية والمعيشية الحادة للأزمة التي بدأت في الربع الثاني لعام 2019م ولغاية تاريخه.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لتحويلات المغتربين في سورية:[35]

ساعدت تحويلات المغتربين العائلات السورية المتلقية خلال الأزمة الراهنة على تحسين مستوى الدخل، والحصول على تعليم ورعاية صحية أفضل، والقدرة على تمويل بعض النشاطات الاقتصادية الصغيرة والمتناهية في الصغر، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الآثار الاقتصادية لتحويلات المغتربين السوريين كانت إيجابية فقط، ذلك أن مدى الحكم على إيجابيتها أو سلبيتها يعتمد على الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكلي في سورية، وهل كانت هذه التحويلات تنفق على الاستهلاك، أم على الاستثمار على المدى الطويل، **وهذا ما سوف نتطرق لبيانه وفق الآتي:**

1. أثر التحويلات في الإنفاق الاستهلاكي:

تكمن أهمية تحويلات المغتربين من خلال دعم القوة الشرائية للمواطنين المقيمين داخل سورية، مما سمح بمزيد من الإنفاق على السلع الاستهلاكية، ويشير حجم الواردات "خاصة في السنوات الأخيرة" أن جزءاً كبيراً من التحويلات أُنفِقَ على المستوردات، وهذا الأمر يجعل من تأثير التحويلات سلبياً على النمو، كونها ساهمت في تحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد استهلاكي قائم على الاستيراد، بدلاً من توجيه هذه الأموال لإنفاقها على الاستثمار، أو إنفاقها على سلع استهلاكية محلية الصنع.

ومع ذلك لا يمكن إغفال أن هذه التحويلات شكلت مورداً هاماً في ضمان استمرار توافر القطع الأجنبي ساهم في تمويل قسم كبير من المستوردات، ودعم من قدرة الحكومة على الاستمرار في الإنفاق الحكومي خلال سنوات الحرب.

2. أثر التحويلات في الإنفاق الاستثماري:

شكلت تحويلات المغتربين في سورية مثبطاً قوياً للمدخرات المحلية، وبالتالي ثبطّت الإنفاق على الاستثمار، فقد خلق التدفق الكبير للتحويلات المالية الوهم بالاستقرار المالي لدى الأسر والأفراد المتلقية، مما زاد ميلهم إلى الاستهلاك بدلاً من الادخار، الأمر الذي

33 – رشا سيروب، أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص/279/.

34 – الموقع الرسمي للبنك الدولي، (www.worldbank.org).

35 – **انظر**: رشا سيروب، أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص/281 وما بعدها/.

أدى إلى استنفاذ الموارد الممكن توجيهها إلى الاستثمار الخاص، وبهذا نجد أن تحويلات المغتربين في سورية تشكل تحدياً كبيراً لإدارة الاقتصاد الكلي، فلا يمكن اعتبارها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وتجدر الإشارة أن هناك عوامل كثيرة ساهمت في عدم توجيه تحويلات المغتربين إلى الاستثمار، أهمها: أن هذه التحويلات غالباً ما تكون بدافع الإيثار من قبل الأقارب إلى عائلاتهم وأصدقائهم الموجودين داخل سورية، وهي عبارة عن مبالغ ضئيلة للحوالة الواحدة تهدف إلى تعويض إخفاقات السياسات الاقتصادية من خلال دعم الاستهلاك الخاص الفوري، ومن ثم يميل الأفراد إلى إنفاقها على الاستهلاك وليس الاستثمار، يضاف إلى ذلك أن المناخ العام للاستثمار في سورية ضعيف جداً لأسباب عدة، لا مجال لذكرها هنا، ولكن على رأسها عدم الاستقرار الأمني، والعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة عليها.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية لتحويلات المغتربين في سورية:[36]

تؤدي تحويلات المغتربين في سورية إلى تعميق أثر اللاعدالة الاجتماعية في المجتمع السوري، بسبب عدم تلقي جميع الأسر السورية التحويلات والمساعدات، وإن المبالغة في تقدير أهمية التحويلات عند إعداد وتنفيذ الإجراءات الحكومية التقشفية سوف يزيد من مستوى الفاقة والفقر للأسر التي لا تتلقى التحويلات، كونها سوف تتأثر أكثر من غيرها في حال تخفيض مستوى الدعم الحكومي على السلع والحاجات الأساسية.

كما أن تخفيض الإنفاق العام وزيادة زيادة الرسوم أو الضرائب، سوف يؤدي إلى زيادة تهميش هذه الأسر في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الواقع التعليمي والثقافي لأبنائها، واتجاه الأفراد إلى الرغبة في السفر والهجرة إلى الدول الخارجية، على حساب الإنتماء الوطني، وبناء الوطن والنهوض به إلى واقع أفضل.

مما يقتضي توجه الحكومة إلى تصميم برامج إنعاش اجتماعي إسعافية للأسر التي لا تتلقى مساعدات وتحويلات من المغتربين، على أن تكون ضمن إطار برامج إنعاش مجتمعي أوسع، يهدف إلى الحد من الآثار الاجتماعية السلبية للأزمة، ودعم الفئات المجتمعية بكافة مكوناتها بشكل عادل.

الفرع الثاني:

دور القرارات الناظمة لتحويلات المغتربين في تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية:

تزداد مساهمة تحويلات المغتربين في دعم استقرار سعر صرف العملة المحلية بتطبيق الآليات المناسبة من قبل القائمين على السياسة النقدية، وذلك بجذب هذه التحويلات عبر القنوات الرسمية، واستخدام حصيلتها في أوجه تحقيق الأهداف النقدية المرسومة، وفي هذا الفرع سوف يتم التطرق إلى تقلبات سعر صرف الليرة السورية خلال الأزمة، وبيان مدى كفاءة القرارات التنظيمية لمصرف المركزي في استثمار تحويلات المغتربين لتحقيق استقرار سعر الصرف.

أولاً: تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الأزمة المستمرة منذ عام 2011م:

شهد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي تقلباً واضحاً خلال الفترة (2011– 2021) نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

36 – التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين– سورية نموذجاً، مرجع سابق، ص/22/.

الجدول(1): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2011-2021)

الأعوام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف الرسمي	55.6	77.8	141.6	285	345	510	498	438	510	1256	2512

المصدر: نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال فترة الدراسة.

يلاحظ من الجدول السابق أن سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي اتخذ منحاً تصاعدياً خلال فترة الأزمة، إذ ارتفع من /55.6/ل.س في عام (2011م) إلى /2512/ ل.س في عام (2021م)، وجاءت هذه الارتفاعات نتيجة العديد من العوامل، **تمثل أهمها بالآتي:**[37]

1. العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب: فرضت العديد من الدول الغربية والعربية عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على سورية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التبادل التجاري وتحويل الأموال من وإلى سورية، و تعد سلسلة العقوبات الأمريكية على سورية، وآخرها قانون قيصر، الأشد بين هذه العقوبات وأكثرها ضرراً على الاقتصاد السوري.
2. انخفاض حجم التدفقات النقدية بالقطع الأجنبي الواردة من الخارج، نتيجة انخفاض الصادرات، وتراجع قطاع السياحة، الأمر الذي إدى إلى تراجع حاد موارد الدولة من القطع الأجنبي.
3. هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وزيادة عمليات تهريب الأموال إلى الخارج بسبب نقل نشاط التجار والصناعيين إلى دول الجوار.
4. عمليات المضاربة على سعر الصرف.
5. استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية، نتيجة زيادة قيمة المستوردات عن قيمة الصادرات، ولاسيما الاعتماد على المستوردات لتلبية احتياجات القطر من المشتقات النفطية في ظل تراجع الانتاج المحلي، بسبب توقف العديد من المنشآت أو تعرضها للدمار أو الخراب، وتمويل هذا العجز عن طريق المصرف المركزي.
6. ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الموارد، وتغطية هذا العجز بما يعرف بالتمويل بالإصدار النقدي، ومن ثم زيادة الكتلة النقدية بما لا يترافق مع زيادة النمو، مما أدى إلى الارتفاع الحاد بمعدلات التضخم، وأثر سلباً على سعر صرف الليرة السورية، والمستوى لأسعار السلع والخدمات.

ثانياً: تطور القرارات الناظمة لتحويلات المغتربين:

تطورت القرارات الناظمة لتحويلات المغتربين تبعاً لمعطيات المراحل التي مرت بها البلاد خلال الأزمة الراهنة الممتدة من عام 2011م، ويمكن إجمالها بثلاثة مراحل، **سوف نبينها وفق الآتي:**

1. مرحلة الرخاء الاقتصادي قبل عام 2011م:

في هذه المرحلة كان توجه مصرف سورية المركزي إلى ضبط النقد الوطني (الليرة السورية)، وكان الأصل بالنسبة لتسليم لحوالات الواردة من الخارج هو عدم قبول أو تنفيذ أي حوالة محررة بالليرة السورية، ويتم تسليم الحوالات بالعملة الأجنبية المحررة بها، أو بعملة أجنبية رئيسية أخرى بعد الاتفاق مع المرسل إليه في حال عدم توفر القطع الأجنبي الذي حررت به الحوالة، أو قيدها في

37 - تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011- 2015)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، 2016، ص/33-36/.

حساب المستفيد بالقطع الأجنبي للتصرف بها وفق أنظمة القطع النافذة، ويمكن للمصرف أو شركة الصرافة بناء على طلب المرسل إليه شراء القطع الأجنبي المذكور في الحوالة وفق نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي بتاريخ دفع قيمة الحوالة للمرسل.[38]

يلاحظ في هذه المرحلة أن سورية كانت تتمتع باحتياطي نقدي جيد جداً من العملات الأجنبية، قادر على تمويل احتياجاتها من المستوردات، ومساعد على ضبط سعر الصرف، وبالتالي لم يكن القطع الأجنبي الوارد من الحوالات الخارجية محل اهتمام لدى مصرف سورية المركزي، كون حجم القطع الأجنبي الوارد من الحوالات الخارجية ضئيل نسبياً ولا يقارن بموارد القطع الأجنبي من القطاعات الاقتصادية الأخرى، أهمها: قطاع التصدير وقطاع السياحة.

2. مرحلة بداية الأزمة (2011– 2013):

في هذه المرحلة بدأ مصرف سورية المركزي يستشعر الخطر على الوضع الاقتصادي والنقدي في سورية، مما دفعه إلى اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بزيادة حصيلة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، تمهيداً للتدخل الإيجابي في عرض النقد الأجنبي في السوق المحلية، بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتمويل السلع والبضائع المستوردة.

فصدر قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (1043/ل.إ) تاريخ 2011/7/18 الذي تضمن إمكانية تنفيذ الحوالات الواردة من الخارج إما بالليرة السورية، أو بالعملة الأجنبية المحررة بها، حسب تعليمات تسليم هذه الحوالات المحددة بالاتفاق مع مرسلها حصراً.[39]

يلاحظ في هذه المرحلة أن اهتمام مصرف سورية المركزي بتوفير حصيلة من القطع الأجنبي يمكن استخدامها لاحقاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية، لا يقل عن اهتمامه بالعملة الوطنية، ولكن في تلك المرحلة كان الأمر متعلق بإرادة مرسل الحوالة، فإن شاء طلب تسليمها للمستفيد بالليرة السورية حسب نشرات سعر الصرف التي يحددها مصرف سورية المركزي، وإن شاء طلب تسليمها بالقطع الأجنبي.

3. مرحلة الأزمة الاقتصادية (2013– لغاية تاريخه):

في هذه المرحلة بدت معالم الحرب على سورية وانعكست آثارها على جميع نواحي الحياة اجتماعياً واقتصادياً ومعيشياً، ومصرف سورية المركزي بدوره شدد الرقابة على كافة النشاطات النقدية، ومنها الحوالات الخارجية الواردة إلى سورية، واتخذ العديد من الإجراءات التي اعتبرها ضرورية لاستثمار هذه الحوالات في توفير القطع الأجنبي، لا ستخدامه في تمويل المستوردات واستقرار سعر صرف الليرة السورية، وغير ذلك من أهداف السياسة النقدية.

وفيما يلي سوف نورد أهم القرارات الناظمة لتحويلات المغتربين التي اتخذها مصرف سورية المركزي منذ تاريخ 2013/5/15 وحتى تاريخه:[40]

38 – المواد /1–2–3/ من قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (609/ ل.إ)تاريخ 2011/4/28.

39 – **انظر**: المواد /1–2–3/ من قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (1043/ل.إ) تاريخ 2011/7/18.

40 – **انظر**: قرارات مصرف سورية المركزي رقم (506/ل.إ و 507/ل.إ و 508/ل.إ) تاريخ 2013/5/15، وقرار مصرف سورية المركزي رقم (7/ل.إ) تاريخ 2018/1/3.

أ- تنفيذ الحوالات الواردة من الخارج للأغراض الشخصية (غير التجارية) مهما بلغت قيمتها بالليرات السورية حصراً:

بموجب قرارات مصرف سورية المركزي، فإن الحوالات الخارجية المحولة إلى سورية للأغراض الشخصية غير التجارية، يتم تنفيذها بالليرات السورية حصراً، مهما كانت قيمتها، أي أن المستفيد يتقاضى قيمة الحوالة بالليرات السورية، ويتم احتساب المقابل النقدي بالليرات السورية للحوالة وفقاً لنشرات سعر الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.

ب- إمكانية تنفيذ الحوالات الواردة بمبرر تجاري " غير شخصي" والتي تزيد قيمتها عن خمسة آلاف دولار أمريكي بالقطع الأجنبي:

بالنسبة للحوالات التي تفوق قيمتها خمسة آلاف دولار أمريكي (أو ما يعادله من العملات الإجنبية الأخرى)، وكانت تعليمات تسليم الحوالة بالقطع الأجنبي، وبمبرر تجاري "غير شخصي" يتم تسليم قيمة الحوالة بالقطع الأجنبي، وذلك بعد إلزام المستفيد من الحوالة بتوقيع تصريح يفيد بأن غرض الحوالة هو لقاء عملية تصدير أو بغاية الاستثمار، أو تسوية للالتزامات المترتبة بالقطع الأجنبي وفق القوانين والأنظمة النافذة حصراً، على ألأن يتضمن التصريح كافة التفاصيل المتعلقة بغاية الحوالة، والتعهد بتحمل المسؤولية الناجمة عن عدم صحة التصريح والمخالفة الناجمة عن ذلك.

ج- استثمار القطع الأجنبي الناجم عن الحوالات الخارجية وفقاً لتوجهات مصرف سورية المركزي، وبما يحقق أهداف السياسة النقدية:

تضمنت قرارات مصرف سورية المركزي خلال الفترة المذكورة إلزام شركات الصرافة المرخصة أصولاً ببيع حصيلة القطع الأجنبي المقابلة للحوالات المسلمة إلى المصرف المركزي وفقاً للآليات ونشرات سعر الصرف المعدة لهذه الغاية، وكذلك تضمنت إلزام المصارف العاملة بالتصرف بحصيلة الواردات المسلمة وفق تعليمات المصرف المركزي الواردة بهذا الخصوص.[41]

ويلاحظ أن قرارات مصرف سورية المركزي هدفت إلى استثمار حصيلة الواردات الشخصية في ترميم الاحتياطي من القطع الاجنبي، وإعادة استخدامها بسوق القطع الأجنبي بما يلبي استقرار سعر الصرف وتمويل العمليات التجارية وغير التجارية، ولكن هذه الإجراءات قابلها صعوبات ومعوقات أدت إلى عدم تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها بالشكل الأمثل.

ثالثاً: مدى كفاءة القرارات الصادرة عن مصرف المركزي في استقرار سعر صرف الليرة السورية:

على الرغم من أن استقرار سعر صرف الليرة السورية كان الهدف الأبرز لقرارات مصرف المركزي لاستثمار تحويلات المغتربين، إلا أن هذا لم يتحقق بالشكل المطلوب، بل على العكس تماماً شكلت ضغطاً مستمراً على سعر الصرف.

فقد كانت التحويلات الداخلة بغير الطرق الرسمية "في المناطق الساخنة بشكل رئيس" مصدراً للقطع الأجنبي الذي كان يستخدم جزأً كبيراً منه في عمليات المضاربة، لذا تأثرت الليرة السورية سلباً بانخفاض أكبر في قيمتها، إلى جانب تداعيات الأزمة، وانكماش الإنتاج، وهروب رؤوس الأموال، وعمليات التحوط من المخاطر عبر شراء الدولار والاحتفاظ به كمخزن للقيمة الحقيقية للعملة، ويلاحظ أن هذه النتيجة تخالف ما سبق ذكره عن تأثر سعر صرف العملة المحلية إيجاباً بزيادة تحويلات المغتربين، لزيادة عرض

41 – **تضمن التعميم رقم (675/م/1) تاريخ 2014/8/4:** إلزام شركات الصرافة بالاحتفاظ بما لا يتجاوز 20% من حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن الحوالات الشخصية الواردة بغرض استخدامها بسوق القطع الأجنبي لتمويل العمليات التجارية وغير التجارية وفق الضوابط والآليات المحددة لهذه الغاية. **وكذلك تضمن التعميم رقم 1185/م/1 تاريخ 2015/4/8:** إمكانية استفادة المصارف من القطع الأجنبي المتراكم لغاية تاريخ 2015/3/18 **والناجم عن قرار مصرف سورية المركزي رقم (167/ل.إ) تاريخ 2015/2/4** "المتضمن إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة 10% المتبقية من حصية القطع الأجنبي المقابل لقيمة الحوالات الشخصية المسلمة، ولا يتم التصرف بهذه الحصيلة إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من مصرف سورية المركزي" في: 1- ترميم مركز القطع البنيوي لدى المصرف. 2- احتجاز مؤونات للديون غير المنتجة الممنوحة بالقطع الأجنبي.3- احتجاز مؤونات عامة على التسهيلات الممنوحة بالقطع الأجنبي للديون المنتجة. 4- بيع الفائض غير المستخدم لمصرف سورية المركزي. وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

القطع الأجنبي في البلد المتلقي، وسبب هذا الاختلاف في التأثير هنا يعود إلى توجه المستفيدين لاستقبال حوالاتهم إلى الطرق غير الرسمية على حساب الطرق الرسمية، وبالتالي حرمان الدولة من استثمار هذه التحويلات واستخدامها لتحقيق الأهداف النقدية المرجوة منها، ولكن توجه المستفيدين إلى الطرق غير الرسمية له مبرراته، **ويرى الباحثان أن ذلك يعود إلى عدة أسباب، نورد أهمها وفقاً للآتي:**

1- الاختلاف الكبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي:

تزداد الضغوط على سعر الصرف عند حدوث تقلبات ملموسة في سعر الصرف في السوق الموازية، مع وجود فارق كبير بين سعر الصرف الرسمي لتسليم الحوالات للمواطنين وسعر الصرف في السوق الموازية، إذ تنشط عندها عمليات التحويل بالطرق غير الرسمية، وبالتالي يوجد قطع أجنبي أكبر في السوق للمضاربة، الأمر الذي أدى إلى الحد من فعالية إجراءات المصرف المركزي في جذب هذه الحوالات واستثمارها.

2- العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة من قبل الدول المعادية لسورية:

إن فرض العقوبات أحادية الجانب على سورية فرض حظراً وقيوداً على تحويل وانتقال الأموال بين سورية والخارج عبر القنوات المصرفية الرسمية والعالمي، يضاف إلى ذلك القيود التي تضعها الدولة المستقبلة للاجئين على تحويل الأموال إلى بلدانهم الأم، الأمر الذي أدى إلى تنشيط التحويلات المالية والعينية خارج القنوات النظامية.

3- غياب ثقة المواطن بالسطات النقدية والأنظمة والقرارات الصادرة عنها:

إن انعدام الشفافية في الآليات المتبعة من قبل السلطات النقدية، وإصدار قرارات تنظيمية متسرعة أحياناً، وبعيدة عن معاناة المواطن، وتؤثر سلباً على وضعه المعيشي، أدى إلى عدم ثقة المواطنين بالسلطات النقدية، وعدم الاستجابة للقرارات الصادرة عنها، ومحاولة مقاومتها والتحايل عليها بكافة الطرق.

وبالنتيجة: يمكننا القول بأن الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي في سبيل استثمار تحويلات المغتربين لتحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية، لم تكن ذات فعالية كبيرة، وذلك للأسباب التي تم ذكرها آنفاً، وغيرها من الأسباب الاقتصادية والنقدية.

رابعاً: السبل المقترحة لزيادة فاعلية الإجراءات النقدية في استثمار تحويلات المغتربين:

بعد أن تم التطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى عدم فاعلية الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي في سبيل استثمار تحويلات المغتربين لتحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية، سوف نتناول أهم السبل المقترحة لزيادة هذه الفاعلية، **والمتمثلة في نظر الباحثين بالآتي:**

1- إعداد خطة اقتصادية شاملة قادرة على النهوض بالواقع الاقتصادي:

تمت الإشارة إلى أن السياسة النقدية هي إحدى مقومات السياسة الاقتصادية، وبالتالي فإن إعداد سياسة اقتصادية مدروسة بشكل صحيح ودقيق انطلاقاً من المعطيات والصعوبات التي يعيشها الاقتصاد السوري، يساهم في إيجاد الحلول والآليات المناسبة للنهوض بالاقتصاد السوري ودعم وسائل الانتاج المحلي بكافة صوره، وبالتالي تحديد الدور الذي يجب أن تلعبه كلاً من السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف هذه الخطة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة كفاءة القرارات التنظيمية والآليات التي تنتهجها السلطات النقدية، حيث من المفترض أن تكون هذه القرارات والآليات واضحة المعالم محددة الأهداف ومنسجمة مع القوانين العامة والأهداف الاقتصادية في الدولة.

2- تطوير التشريعات النقدية:

يجب العمل على تطوير التشريعات النقدية بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي الحالي الذي تعيشه البلاد، وتطوير آليات الصرف بالشكل الذي يؤدي تحقيق الأهداف والغايات المرجوة منها، وبشكل يؤدي إلى شعور المواطنين أن هدف هذه التشريعات هي حماية الوطن ومنفعة المواطن، وأن آثارها سوف تكون لمصلحته حالاً أو مآلاً، الأمر الذي يؤدي إلى ثقة المواطنين بسلطاتهم النقدية، والتعاون معها على الشكل المرغوب.

3- دعم الاحتياطي الرسمي من الذهب والعملات الاجنبية وتنشيط الحركة المصرفية:

يجب العمل على دعم الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي، لتمويل حاجات الاستيراد الحكومية والفردية، الأمر الذي يساعد في تنظيم وتثبيت مستوى سعر الصرف، واستقرار أسعار السلع والبضائع في السوق السورية، وكذلك العمل على تنشيط الحركة المصرفية في سورية، وجعل أغلب العمليات النقدية تتم عن المصارف بالدرجة الأولى، وذلك بغية تطوير الوضع النقدي والانتقال إلى الدفع الالكتروني بشكل كبير، وتقديم المعلومات والإحصائيات الدورية التي تمكن الحكومة من معرفة الوضع النقدي للبلاد، وتوجيه سياستها النقدية على ضوء ذلك.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نبين أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، وهي كالآتي:

أولاً: النتائج:

1. تحظى التحويلات المالية من المغتربين إلى بلدانهم الأم بأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد المحلي للبلد المتلقي، كونها تؤمن مصدراً لتمويل النظام المصرفي، من خلال جذب هذه التحويلات و إعادة استخدامها في قنوات التمويل والإقراض المصرفي.
2. ارتفاع نسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج المحلي في أي بلد، لا يعد أمراً إيجابياً بالكامل، فرغم التأثيرات الإيجابية العديدة للتحويلات عامةً، إلا أن لها تأثيرات سلبية على المدى البعيد بالنسبة لاقتصاد البلد المتلقي.
3. شكّلت تحويلات المغتربين إلى سورية ضغوطاً على سعر صرف الليرة السورية، ويعود ذلك إلى أن معظم هذه التحويلات تدخل بغير الطرق الرسمية، وتستخدم في عمليات المضاربة، الأمر الذي أدى إلى تؤثر سعر صرف الليرة السورية سلباً، وذلك بانخفاض أكبر في قيمتها.
4. على الرغم من أن استقرار سعر صرف الليرة السورية كان الهدف الأبرز للقرارات التنظيمية التي اتخذها المصرف المركزي لاستثمار تحويلات المغتربين، إلا أن هذه الغاية لم تتحقق بالشكل المطلوب.

ثانياً: المقترحات:

1. دراسة الضوابط والإجراءات المتعلقة بتسليم الحوالات الخارجية إلى المستفيدين، والعمل على معرفة مواطن الخلل في جذب واستثمار هذه التحويلات، واقتراح سبل ووسائل المعالجة، واختيار الأنسب منها، بحيث يتم تحفيز المستفيدين من هذه التحويلات إلى التوجه إلى استلامها عبر القنوات الرسمية.
2. العمل على تطوير أداء المؤسسات المالية، وذلك برفدها بالوسائل التكنولوجية الحديثة، وتطوير خدماتها المجتمعية باتباع أحدث نظم الدفع الالكتروني للخدمات المالية والمصرفية، وذلك بهدف جذب الجمهور إليها، والابتعاد عن القنوات غير الرسمية.
3. العمل على تشديد العقوبات والجزاءات القانونية المتعلقة بمحاسبة مرتكبي جرائم الحوالات المالية غير المرخصة، وذلك بهدف تحقيق الردع المطلوب لابتعاد الأفراد عن القيام بمثل هذه النشاطات المضرة بالاقتصاد الوطني.
4. عقد الندوات والمؤتمرات العامة والخاصة لمناقشة السياسة النقدية والتشريعات والقرارات المتعلقة بها، وتحديد دور كل من المؤسسات النقدية والمواطنين، في تنفيذ هذه السياسة بما يضمن خدمة الصالح العام، وسماع مشاكل المواطنين مباشرة، والتفاعل معهم، والعمل على تحقيق المطالب المحقة لهم، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ثقة المواطنين، وشعورهم بأنهم يشاركون في معالجة الوضع الاقتصادي والنقدي الحالي من خلال التعبير عن آرائهم في مثل هذه الاجتماعات.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

Funding:
this research is funded by Damascus university – funder No. (501100020595).

المراجع:

1. بخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
2. جديد، محمود، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية، جامعة دمشق، 2009م.
3. حساني، عبد الرزاق، الوضع الراهن لاقتصادنا النقدي والمهمات الرئيسية للسياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005م.
4. حميدان، محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966م.
5. درغام، دريد، ورقة عمل بعنوان: السياسة النقدية والمالية في سورية تشخيص ومقترحات حلول، محاضرة ألقيت بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، قاعة مركز المؤتمرات بجامعة دمشق، 2015م.
6. السويدي، سهام، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، مصر، الدار الجامعية، 2010م.
7. سيروب، رشا، أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /36/، العدد الثاني.
8. الشبلي، مطيع، أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد/37/، العدد الثاني، 2021م.
9. شيمون، نجله، تحليل العوامل المحددة لا تجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2004-2015، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد الأول، العدد الثاني، 2017م.
10. قدي، عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. قنطقجي، سامر، إدارة أزمات الصرف، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد/50/، 2016م.
12. مصطفى، أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009م.

13. David Miles and Andrew Scott, Macroeconomics: understanding the wealth of nations (England: Wiley), 2005.
14. Ralph Chami *et al*, Macroeconomic Consequences of Remittances, International Monetary Fund Occasional, 2008.
15. Ioana Schiopu and Nikolaus Siegfried, "Determinants of Workers' Remittances Evidence from the European Neighbouring Region", European Central Bank, 2006, Working Paper Series No 688. https:/www.ecb.europa.eu/.

16. أدولفو باراهاس وآخرون، دراسة بعنوان " متاعب الانتقال"، مجلة تمويل وتنمية، صندوق النقد الدولي، 2016م.
17. الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2018.
18. بيرتلزمان ستيفتانج وآخرون،" التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها"، (دراسة)، البنك الدولي، 2004 .
19. تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011–2015)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، 2016م.
20. التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين– سورية نموذجاً، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، 2017م.
21. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006م.
22. الموقع الرسمي للبنك الدولي، (www.worldbank.org).
23. قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (609/ ل.إ) تاريخ 2011/4/28.
24. قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (1043/ل.إ) تاريخ 2011/7/18.
25. قرارات لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (506/ل.إ و 507/ل.إ و 508/ل.إ) تاريخ 2013/5/15.
26. تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم (675/م/1) تاريخ 2014/8/4.
27. قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (167/ل.إ) تاريخ 2015/2/4.
28. تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم (1185/م/1) تاريخ 2015/4/8.
29. قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (7/ل.إ) تاريخ 2018/1/3.